

Distr.: General
29 November 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولاً - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات من ٢١ أيار/مايو حتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ويستكمل سجل الأنشطة التي أجرتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) وقرارات المجلس اللاحقة وآخرها القرار ١٦٠٤ (٢٠٠٥).

٢ - ويواصل ممثلي الخاص ورئيس البعثة، السيد زيغنيو فلوسوفيتش قيادة القوة بمساعدة قائد القوة اللواء هيبيرت فيغولي (أوروغواي). وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ قوام العنصر العسكري ٨٤١ من جميع الرتب، وبلغ قوام عنصر الشرطة ٦٩ (انظر المرفق).

ثانياً - بعثة المساعي الحميدة

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يطرأ تغيير كبير في موقف الجانبين فيما يتعلق بعثتي للمساعي الحميدة. ومن ١٦ إلى ٢٠ أيار/مايو، أجرى كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية آنذاك، مناقشات تمهيدية غير رسمية على مدى أسبوع في نيويورك مع وفد قبرصي يوناني لاستكشاف إمكانية استئناف المفاوضات. وبعد ذلك، في الفترة ما بين ٣٠ أيار/مايو و ٧ حزيران/يونيه، أجرى السيد بريندرغاست، بناء على طلب ميني، مشاورات في تركيا وقبرص واليونان لاستجلاء آرائها بخصوص دور الأمم المتحدة في الظروف الحالية.

٤ - وقدم السيد بريندرغاست إحاطة مفصلة عن مشاوراته وما توصل إليه من نتائج إلى مجلس الأمن في ٢٢ حزيران/يونيه (انظر الوثيقة SC/8422). كما نقل رأيي، مع وضع مسؤولياتي في الاعتبار، بأي ما زلت ملتزماً بمساعدة الطرفين في تحقيق تسوية حيث أن



ما أقوم به من مساعٍ حميدة، وكفكرة عامة، ينبغي أن يكون متاحاً للأطراف التي تطلبه. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الوضع الراهن في الجزيرة غير مقبول، كما أوضح المجلس في مناسبات عدة. وفي الوقت نفسه، شعرت بأنه من غير المستصوب الشروع في عملية جديدة قبل الأوان، وكان الأمل يحدوني بأن يوافق المجلس على أنه لن يتحقق أي شيء إيجابي ببذل جهد جديد ينتهي كما انتهت الجهود السابقة، بالفشل أو الجمود.

٥ - وكما هو عليه الحال الآن، اعتقدت أنه من الحصادفة أن نتقدم بخطى حذرة جدا. وأعتزم إمعان النظر في مستقبل بعثتي للمساعي الحميدة في الفترة القادمة، أخذاً في كامل الحسبان رد فعل المجلس تجاه إحاطة السيد بريندرغاست والتطورات على أرض الواقع، ولا سيما أي تطور في موقف الطرفين.

٦ - واعتماداً على تطور الحالة والمواقف بالجزيرة، أشار السيد بريندرغاست في إحاطته أمام المجلس أنه ربما يصبح من المناسب لي النظر في تعيين مستشار خاص، على أساس فترة الاستخدام الفعلي، يشارك مع الأطراف في استكشاف ما إذا كانت الأرضية المشتركة الضرورية موجودة أو يمكن إرساؤها ليتسنى استئناف المفاوضات على نطاق كامل.

٧ - وفي إطار مهمة المساعي الحميدة التي أضطلع بها، التقيت السيد بابادوبولوس تاسوس زعيم القبارصة اليونانيين في ١٦ أيلول/سبتمبر ومحمد علي طلعت زعيم القبارصة الأتراك في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وطلب إلى السيد بابادوبولوس أن أستمّر في بعثتي للمساعي الحميدة وفي النظر في عقد جولة جديدة من المحادثات. ووافق على أنه من أجل استئناف الجولة المقبلة من المحادثات، يجب الإعداد لها جيداً. كما حثني السيد طلعت على استئناف المفاوضات في أقصر وقت ممكن. وأطلقت نداءات مماثلة من تركيا واليونان وعدد من الدول الأعضاء الأخرى وأطراف معنية أخرى. إضافة إلى ذلك، أثار السيد طلعت مسألة إنهاء عزلة القبارصة الأتراك، وهو موضوع جرى التطرق إليه بالفعل في تقريرتي في أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/437).

ثالثاً - أنشطة القوة

ألف - منع تجدد المعارك والإبقاء على الوضع العسكري الراهن

٨ - ظل الوضع العسكري على امتداد خطوط وقف إطلاق النار هادئاً ومستقراً بوجه عام. وبصورة عامة أبدت القوات المتعادية تعاوناً ومارست ضبط النفس. ومنذ تنفيذ المفهوم الجديد لعمليات القوة في شباط/فبراير ٢٠٠٥، تناقص عدد الحوادث بشكل تدريجي وكان معظمها طفيفاً بطبيعته. وسجلت القوة ٣٤١ حادثاً ما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر هذا

العام مقارنة بنحو ٤٤٠ حادثاً عن نفس الفترة في عام ٢٠٠٤. وانخفض عدد الانتهاكات الجوية من ٣٠ في فترة الإبلاغ الأخيرة إلى ٢٥؛ واحدة قامت بها طائرة عسكرية تركية، وواحدة قامت بها مروحية تابعة للشرطة القبرصية، أما بقية الانتهاكات وعددها ٢٣ فكانت مدنية أو غير معلومة المصدر.

٩ - وعلى الرغم من ذلك، وقعت ٤ حوادث تبعث على كثير من القلق، وهي: اقتحام القوات التركية للمنطقة العازلة في جيب لورويينا مما شكل تهديداً لقائد القوة وأفرادها العسكريين الآخرين، ووضع القوات التركية لمجموعة من العوامات بالقرب من خط الأمن البحري الغربي، ودخول مديني قبرصي يوناني في المنطقة العازلة وإزالته العلم التركي من مركز مراقبة قبرصي تركي، وقيام صياد قبرصي يوناني بإطلاق النار على القوة. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠١، أجرى الحرس الوطني مناورته العسكرية "نيكيفوروس"، وبعد ذلك أحرقت القوات التركية/قوات الأمن القبرصية التركية مناورتها العسكرية "توروس" في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠ - وبدأت الأحداث في لورويينا منتصف آب/أغسطس عندما وضعت القوات التركية مواد بناء داخل المنطقة العازلة. وبعد احتجاج القوة أزيلت المواد، لكن القوات التركية شرعت في بناء نقطة تفتيش جديدة ملاصقة مباشرة للمنطقة العازلة. واحتجت القوة على هذا الانتهاك للوضع الراهن مرة أخرى. وفي ٣١ آب/أغسطس، واجهت دورية للأمم المتحدة دورية للقوات التركية بحجم سرية داخل المنطقة العازلة في نفس المنطقة وطلبت منها المغادرة. وجاء قائد القوة إلى الموقع، وعند وصوله نصب الجنود الأتراك طوارق أسلحتهم وصوبوها نحوه هو وأفراد آخرين من القوة. وفي نهاية الأمر جرى التوصل إلى اتفاق بتجميد جميع الأنشطة في المنطقة حتى يتمكن قائد القوة وقائد القوات التركية من اللقاء. وعلى الرغم من ذلك، وضعت القوات التركية علامة داخل المنطقة العازلة ومضت في بناء نقطة التفتيش. وبعد مزيد من المفاوضات، أزال القوات التركية العلامة ووافقت على احترام خط وقف إطلاق النار. إلا أن نقطة التفتيش لم يجر تفكيكها. واستمر الوضع في حالة جمود حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر عندما دخل مديني قبرصي يوناني المنطقة العازلة وأزال العلم التركي من نقطة التفتيش نفسها. واحتج الجانب القبرصي التركي بشدة على هذا العمل وتنصل منه المسؤولون القبارصة اليونانيون على الفور. وردت القوات التركية على الحادث بالشروع في تطبيق منتظم لنقطة التفتيش، حيث يستمر ذلك حتى الآن.

١١ - ولم تُحلّ مسألة وضع القوات التركية لعوامات بالقرب من خط الأمن البحري الغربي. وفي مناسبات عدة، طلبت القوة إزالة العوامات، وذكرت أنها إن تُركت، ستشكل

تغيراً للوضع الراهن وانتهاكاً دائماً. وشدت القوات التركية على أن العوامات لا تحدد خط الأمن البحري، وإنما وُضعت لتنبية السفن إلى أنها تقترب من مياه متنازع عليها.

١٢ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق صياد قبرصي يوناني عدة أعيرة نارية على دورية للقوة عندما طُلب منه إبراز رخصة الصيد الخاصة به داخل المنطقة العازلة. وبينما أصيبت المركبة التي يستخدمها أفراد القوة بعطب شديد، نجح الجنود دون إصابات. وألقت الشرطة القبرصية القبض على هذا الفرد لاحقاً ووجهت إليه تهمة الشروع في القتل.

١٣ - واستمرت إزالة الألغام من المنطقة العازلة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٥ آب/أغسطس، قامت القوة بتأمين اتفاق للبدء في تطهير حقول ألغام القوات التركية في نيقوسيا والمناطق المحيطة داخل المنطقة العازلة. ومنذ أيار/مايو، جرى تطهير ١٣٢ ٧٨ متراً مربعاً في الجمل على امتداد تسعة حقول للألغام، حيث أُزيل ودُمر أكثر من ٤٧٠ لغماً مضاداً للأفراد و٤٣٠ لغماً مضاداً للدبابات.

١٤ - ومكّن رفع القيود المفروضة على حركة أفراد القوة (انظر الفقرة ١٥ من الوثيقة S/2005/353) في الشمال في أيار/مايو من هذا العام القوة من استعادة العمليات بشكل فعال في المناطق التي كانت محظورة سابقاً. إلا أن تحركات أفراد القوة ما زالت محدودة في المناطق القريبة من القواعد العسكرية في الشمال. واستمرت الأمم المتحدة في اعتبار الحكومة التركية مسؤولة عن الحفاظ على الوضع الراهن في فاروشا. واستجابة للتقارير عن استخدام منطقة شاطئية في فاروشا استخداماً غير ملائم للسياحة، أكدت القوات التركية أن عدد السياح المأذون لهم قد زاد، إلا أنه لم يجر أي تغيير في الوضع الراهن. ولم تتمكن القوة من التحقق من الحالة بسبب القيود المفروضة على القوة في تلك المنطقة. وتظل القوات التركية/قوات الأمن القبرصية التركية منتهكة للوضع العسكري الراهن في ستروفيليا.

١٥ - ومنذ إدخال القوة لفريقي المراقبين العسكريين وضباط الاتصال، تعاونت القوات المتعادلة تعاوناً بناءً معهما. وعلى الرغم من أن المفهوم لا يزال جديداً، ولم يصل إلى كامل إمكاناته بعد، فإن تجربة فريقي المراقبين العسكريين وضباط الاتصال كانت إيجابية إلى حد كبير، مع التحسن في تبادل المعلومات وسرعة تسوية الحوادث. ويستمر إدخال فريقي المراقبين العسكريين وضباط الاتصال في المساهمة في التأكيد المتزايد على الاتصال والمراقبة والوساطة عوضاً عن تمركز القوات في مواقع عازلة بينها، والذي ما زالت القوة تحتفظ بالقدرة على القيام به. إضافة إلى ذلك، زادت القوة من عدد دورياتها الجوية ومدتها. كما اشترت القوة معدات للرؤية الليلية تحسبها لوسائل مراقبتها للمنطقة العازلة. علماً بأن هذه

الطريقة في مراقبة المنطقة العازلة، بالاقتران مع المفهوم الجديد للقيام بالدوريات، قد زادت من قدرة القوة على الرصد مقارنة بالمراقبة من مواقع ثابتة.

باء - استعادة الأوضاع الطبيعية والمهام الإنسانية

١٦ - استمرت القوة في تعزيز أنشطة بناء الثقة التي تشمل الجانبين، وتلقت تعاوناً منهما بشكل عام. وفي آب/أغسطس، توسطت القوة ومكنت من فتح نقطة عبور أستروميريتس/بوستانشي بموجب ترتيبات مؤقتة متفق عليها بين الجانبين. ومن المقرر بقاء هذه الترتيبات لحين إكمال مشروع بناء الطريق الممول من الاتحاد الأوروبي داخل المنطقة العازلة. وفي آب/أغسطس، قام الاتحاد الأوروبي بتعديل لائحة الخط الأخضر لإدراج بند من أجل ثلاث نقاط عبور إضافية ممكنة في كاتو بيرغوس - كارافوستاسي وكاتو بيرغوس - كوكينا وكوكينا - باشياموس.

١٧ - واستمرت حركة الناس والتجارة عبر المنطقة العازلة بما يقرب من تسعة ملايين عملية عبور للقبارصة اليونانيين إلى الشمال والقبارصة الأتراك إلى الجنوب منذ فتح نقاط العبور في ربيع ٢٠٠٣. وعبرت بضائع تبلغ قيمتها حوالي مليون جنيه قبرصي (نحو مليونين من دولارات الولايات المتحدة) الخط الأخضر من الشمال إلى الجنوب، فيما عبرت بضائع تبلغ قيمتها ١٢٧٠٠٠٠ جنيه قبرصيا (٢٥٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا) من الجنوب إلى الشمال خلال الفترة نفسها.

١٨ - واستمرت القوة في القيام بالمهام الإنسانية المكلفة بما دعما للقبارصة اليونانيين البالغ عددهم ٣٩٧، والموارنة البالغ عددهم ١٤٦ المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العناصر الشرطة والعسكرية للقوة بتوصيل ٦٢ قافلة من قوافل المساعدات الإنسانية، وبنقل الأموال وزيارات إنسانية إلى هذه المجتمعات. وفي أيلول/سبتمبر، وافق القبارصة الأتراك على السماح للمدرسة الثانوية القبرصية اليونانية بالعمل في جميع الصفوف الستة في ريزو كارباسو في الشمال، وساعدت القوة على توصيل الكتب الدراسية إلى المدارس الابتدائية والثانوية القبرصية اليونانية. كما يسرت القوة تعيين سبعة مدرسين في المرحلة الثانوية، وتواصل التفاوض من أجل تعيين مدرس إضافي للمرحلة الثانوية. إضافة إلى ذلك، ساعدت القوة في تأمين الإمداد بالمياه للمجتمع الماروني المقيم في كورماكيتيس.

١٩ - وقامت القوة بدعم مشاريع مدنية في المنطقة العازلة، لاسيما الأنشطة الزراعية والتحسينات في البنية الأساسية. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، لاحظت القوة زيادة في

أعمال البناء المدنية غير المرخص بها من قبل القبارصة اليونانيين خارج المناطق المخصصة للاستخدام المدني، وذلك في القطاع ٤ بالدرجة الأولى.

٢٠ - وفي آذار/مارس، تلقت القوة التزاما خطيا من الجانب القبرصي اليوناني بإنشاء مدرسة ابتدائية تركية في ليماسول من أجل طائفة القبارصة الأتراك، وتواصلت القوة مناقشة طرائق تنفيذ هذا الالتزام مع السلطات التعليمية المعنية. وفي هذه الأثناء، اتخذ الجانب القبرصي اليوناني تدابير خاصة تهدف إلى تحسين توفير التعليم الابتدائي لهذه الطائفة عن طريق تعيين أربعة مدرسين من القبارصة الأتراك لتدريس اللغة والثقافة والفنون والحرف التركية. إضافة إلى ذلك، ساعدت القوة القبارصة الأتراك في الجنوب في الحصول على وثائق الهوية، والمساكن وخدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الطبية والتوظيف والتعليم.

٢١ - وعلى الرغم من أن افتتاح نقاط العبور قد مكن من انتقال الناس عبر المنطقة العازلة، فما زال يُنظر إلى الدعم الذي تقدمه القوة والمكان المحاييد المتمثل في قصر ليدرا بوصفهما ضروريين لكلا الجانبين للوساطة في القضايا الحساسة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت القوة ٥٢ اجتماعا للطائفتين شارك فيه ٢٠٠٠ شخص من جانبي المنطقة العازلة. واستمر انعقاد اجتماعات شهرية منتظمة في قصر ليدرا بين قيادات الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية برعاية سفارة سلوفاكيا.

٢٢ - وفي قرية بيبلا المختلطة الواقعة في المنطقة العازلة، حصلت القوة على موافقة الناديين التركي واليوناني لكرة القدم في القرية على تنظيم مباراتين استعراضيتين بينهما. وكانت هاتان أول مباراتين في كرة القدم يلتقيان فيهما منذ عام ١٩٦٨. وقد أُقيمت المباراة الأولى في تموز/يوليه في ملعب قبرصي يوناني، والثانية في تشرين الأول/أكتوبر في ملعب قبرصي تركي. ونظمت القوة أيضا أول اجتماع لمدراء المدارس الابتدائية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية في بيبلا، في تشرين الأول/أكتوبر، لمناقشة مجالات العمل المشترك.

٢٣ - وقد يسرت القوة الاحتفال بعدد من المناسبات الدينية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على جانبي الجزيرة خلال فصل الصيف. وقد ساعد العنصر العسكري وعنصر الشرطة بالبعثة، في يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه، على حج ١٠٠٠ قبرصي يوناني إلى كنيسة سانت بارناباس بالقرب من فاماغوستا، وكانت هذه أول رحلة حج من منذ ٣١ عاما. ويسرت القوة، في يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر، زيارة أكثر من ٩٠٠ من القبارصة اليونانيين إلى كنيسة سانت ماماس في مورفو، وساعدت ٣٣٠ من القبارصة الأتراك على الحج إلى كوكينا في الجزء الغربي من قبرص.

٢٤ - وبنهاية تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد عنصر الشرطة في القوة قوامه الكامل المأذون به، وهو ٦٩، مما سمح لعنصر الشرطة بإدخال نظام العمل التناوبي، الأمر الذي ساعد على زيادة الدوريات. وفي أول أيلول/سبتمبر، كانت شرطة القوة قد تولت من العنصر العسكري تزويد أفرقة الشؤون المدنية في القطاع بالموظفين. كما بدأت شرطة القوة إدارة المركز العسكري في ليوناريسو الذي يقدم المساعدة للقبازصة اليونانيين الذين يعيشون في منطقة كارباس.

٢٥ - ومع ازدياد ملاك الموظفين، تمكنت شرطة القوة من زيادة اتصالاتها مع كلا الجانبين. وقد قام أفراد الشرطة وموظفو الشؤون المدنية التابعين للقوة برصد ومتابعة نحو ١٠٠ قضية لقبازصة يونانيين وأتراك متورطين في قضايا جنائية، بما في ذلك مخالفات المرور، وحوادث المرور، والسطو، والاعتداء، والحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية والاتجار بالمخدرات على كلا جانبي المنطقة العازلة. وقد تم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلقاء القبض على ما مجموعه ١١ من القبازصة اليونانيين في الشمال وعلى سبعة من القبازصة الأتراك في الجنوب. ولا يوجد حالياً قبازصة يونانيون يقضون أحكاماً بالسجن في الشمال، في حين أن هناك ٢٤ من القبازصة الأتراك يقضون أحكاماً بالسجن في الجنوب. وقام أفراد من ضباط الشرطة التابعة للقوة بزيارة القبازصة الأتراك المحتجزين في الجنوب والقبازصة اليونانيين المحتجزين في الشمال ورصد الإجراءات القضائية وسير المحاكمات. وواصلت القوة تقديم المساعدة في عمليات الإجلاء الطبي من الشمال إلى الجنوب ونقل رفاة الموتى. وبالإضافة إلى ذلك، ومع فتح معبر أستروميريتيس/بوستانشي، ازدادت مهام شرطة القوة، حيث تقوم بتسيير دوريات مراقبة للطريق الممتد لمسافة كيلومترين عبر المنطقة العازلة.

رابعا - اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص ٢٠ اجتماعاً أدت إلى إحراز تقدم في عدد من القضايا. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، توصلت اللجنة إلى اتفاق من حيث المبدأ على برنامج مشترك للجنة بشأن إخراج الجثث من القبور وتحديد هويات أصحابها، والذي من المقرر أن يبدأ خلال ربيع عام ٢٠٠٦. وتم التوصل إلى اتفاق في أيلول/سبتمبر على إنشاء مختبر أنثروبولوجي في المنطقة العازلة، تُخزن فيه الرفات التي تُجمع من الجانبين. وفور الانتهاء من إنشاء المختبر، سيُزود بالموظفين من المركز الكامل الدعم للطب الشرعي والتكنولوجيا والقانون، وهو وكالة مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأعلنت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أن برنامج إخراج الجثث من القبور وتحديد هويات أصحابها، إذا ما سارت

أعمال التحضير له حسبما هو متوقع، سيبدأ في ربيع عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يستمر مشروع إخراج الجثث من القبور وتحديد هويات أصحابها، لمدة ثلاثة أو أربعة أعوام، وسيمول من التبرعات لتغطية جميع التكاليف. وسيتم تنفيذه تحت رعاية اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، فيما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة أمواله.

٢٧ - وسوف تستفيد اللجنة، في برنامج تحديد الهويات عن طريق الحامض الخلوي الصبغي، من التعاون مع إحدى إدارات المعهد القبرصي لطب الأعصاب والوراثيات. واتفق على دعم المعهد بعلمين اثنين من القبارصة الأتراك. وفضلا عن ذلك، تجري حاليا ترقية مختبر قبرصي تركي إلى برنامج إخراج الجثث من القبور وتحديد هويات أصحابها. وفي تموز/يوليه، عينت اللجنة مستشارين علميين، عالم قبرصي يوناني، وعالم قبرصي تركي، للمساعدة في تنفيذ برنامج تحديد الهوية بواسطة الحامض الخلوي الصبغي للمفقودين من كلتا الطائفتين.

٢٨ - وقد اضطلعت اللجنة، خلال نحو ستة أسابيع في الصيف، ببرنامج طارئ لإخراج الجثث من القبور في الشمال، وذلك تحت إشراف خبير من المركز الكامل الدعم للطب الشرعي والتكنولوجيا والقانون، وكانت نتائجه إيجابية. وقد تمت تغطية التكاليف حتى الآن من الأموال المقدمة من القبارصة اليونانيين، وكذلك من الأموال المقدمة من اليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي الوقت نفسه تعهدت الحكومة التركية، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بتقديم مساهمة مالية لعمل اللجنة.

٢٩ - وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية في تنفيذ اتفاق تموز/يوليه ١٩٩٧، لم تتمكن اللجنة من بدء أعمال التحقيق المنوطة بها. وهذا من بواعث القلق لكونه خطوة أساسية نحو حل المسألة الإنسانية المتعلقة بالمفقودين وإنجاز الولاية التي كُلفت بها اللجنة على النحو المحدد منذ نحو ٢٥ عاما. وبغية إتاحة الفرصة للجنة بتعجيل عملها وإكماله دون مزيد من التأخير، فإنني أعتزم تعيين عضو ثالث، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، يساعده فريق كامل.

خامسا - الجوانب المالية

٣٠ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٤/٥٩ بء المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، مبلغا إجماليا قدره ٤٦,٥ مليون دولار (صافيه ٤٤,١ مليون دولار). وفي هذا الصدد، أعرب عن امتناني للحكومة القبرصية لتبرعها بثلاث تكاليف القوة، أي ما يعادل ١٤,٧ مليون دولار، وللحكومة اليونانية لتبرعها بمبلغ ٦,٥ مليون دولار. وقد ترغب البلدان والمنظمات الأخرى في الاقتداء بهما، من أجل تخفيض الحصة المخصصة من الأنصبة المقررة لتغطية تكلفة القوة.

٣١ - وتغطي الموارد المالية التي اعتمدها الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نفقات القوة في قوامها العسكري الحالي المأذون به، والبالغ ٨٦٠ (من جميع الرتب). فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لمدة ٦ أشهر أخرى، فإن تكلفة الإنفاق على القوة ستكون مقصورة على المبلغ الذي اعتمده الجمعية العامة.

٣٢ - وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بلغ مجموع متأخرات المساهمات المقررة للحساب الخاص للقوة للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مبلغاً قدره ١٩,٩ مليون دولار. وقد بلغ مجموع متأخرات المساهمات المقررة لجميع عمليات حفظ السلام، حتى نفس التاريخ، ٢ ٢١٧ مليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٣٣ - لا تزال الحالة في قبرص مستقرة، ويسود الهدوء على طول خطوط وقف إطلاق النار. وبفضل فتح نقاط عبور إضافية، والزيادات الطفيفة في التجارة بين الجانبين، تعززت فرص الاتصال بين الشعبين، وإن كان التقدم نحو الحل السياسي لا يكاد يُذكر على أحسن تقدير. ولا تزال القوة تتمتع عامة بتعاون طيب من كلا الجانبين، وإن قام كل من الجانبين، في الوقت نفسه، بمحاولات لتغيير الوضع الراهن لصالحه، سواء كان ذلك في شكل إقامة منشآت جديدة أو توغل أفراد في المنطقة العازلة.

٣٤ - وقد دلت التجربة المكتسبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على أن الهيكل الجديد للقوة يكفي لتنفيذ ولايتها، وأن إعادة تشكيل القوة لم يؤد إلى تدهور الحالة الأمنية العامة. ومع ذلك، لم تحقق القوة بعد إعادة هيكلتها كامل إمكانات مفهوم عملياتها المنقح نتيجة للتأخيرات في تحقيق مستويات كاملة من التزويد بالموظفين اللازمين لعنصر الشؤون المدنية والشرطة المدنية للقوة. وفي ظل هذه الظروف، وعلى ضوء عدم حدوث تطورات إيجابية ملموسة على أرض الواقع، يكون من السابق لأوانه اقتراح أي تعديلات أخرى في القوة في هذه المرحلة. وإن أعتزم إبقاء عمليات القوة قيد التفحص الدقيق، بغية التوصية بتعديلات ممكنة بمجرد أن تستدعي الظروف ذلك.

٣٥ - ومن الواضح أن المسارعة بإكمال عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص وإيجاد حل لقضية المفقودين سيساهمان مساهمة كبيرة في تحقيق المصالحة في الجزيرة. ولهذا فإنني أحث جميع المعنيين على مضاعفة جهودهم وطرح الاعتبارات السياسية جانباً من أجل إسدال الستار على هذا الفصل الإنساني الأليم ووضع نهاية لمعاناة أقارب المفقودين.

٣٦ - وما زلت أعتقد أنه لا يمكن إنهاء المشكلة القبرصية إلا بتحقيق تسوية شاملة. وإلى أن تتحقق هذه التسوية الشاملة، يظل وجود قوة الأمم المتحدة في الجزيرة أمراً ضرورياً. وبناء عليه، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٣٧ - ومرة أخرى، لا أعتقد أن الوقت قد حان لتعيين شخص متفرغ للمساعدة التي أقوم بها. وفيما انطلقت النداءات الداعية لاستئناف المفاوضات من جميع المعنيين، يبدو أن الظروف المحيطة بهذا الاستئناف تستوجب مزيداً من الإيضاحات. وفي ظل هذه الظروف، سيظل رئيس البعثة يعمل بصفته ممثلي الخاص على الأرض لإجراء الاتصالات على أرفع المستويات مع الجانبين والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى بشأن المسألة القبرصية. بيد أنني قد أوصل إيفاد مسؤول من كبار المسؤولين من الأمانة العامة، وفقاً لمقتضيات كل حالة على حدة، لزيارة قبرص، واليونان، وتركيا، لتقييم الوضع ميدانياً على ضوء ما يستجد من تطورات.

٣٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لزيغنيو فلوسوفيتش، مبعوثي الخاص ورئيس البعثة في قبرص، ولقائد القوة، اللواء فيغولي، والرجال والنساء الذين يخدمون في القوة، على ما أبدوه من كفاءة وتفان في أدائهم لمسؤولياتهم التي كلفهم بها مجلس الأمن.

البلدان التي توفر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية (حتى
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)

عدد الأفراد العسكريين	البلد
٢٩٤	الأرجنتين ^(١)
١٩٨	سلوفاكيا ^(ب)
١	كندا
٢٦٢	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٤	النمسا
٨٢	هنغاريا
٨٤١	المجموع

عدد أفراد الشرطة المدنية	البلد
٤	الأرجنتين
١٥	أستراليا
١٨	أيرلندا
٤	إيطاليا
٤	البوسنة
٨	السلفادور
٢	كرواتيا
٦	الهند
٨	هولندا
٦٩	المجموع

(أ) تشمل الوحدة الأرجنتينية جنودا من كل من البرازيل (١) وباراغواي (١٤)، وبيرو (١٣)،
وشيلي (١٥).

(ب) تشمل الوحدة السلوفاكية جنودا من كرواتيا (٢).

